

المشهد السياسي

«أزمة المرسوم» تهدد ترقية الضباط

لا تزال أزمة مرسوم منح «أقدمية» لضباط «دورة عون» تتفاعل سياسياً وداخل المؤسسات العسكرية، مع استمرار أطراف الأزمة بالتمسك بمواقفها. ويتخوف ضباط الأسلاك العسكرية من أن تؤدي الأزمة إلى تأجيل توقيع رئيس الجمهورية ميشال عون مرسوم الترقيات، الذي من المفترض أن يصدر بداية 2018



أبو فاعور وملاك طرحا منح أقدمية لضباط دورة 1995 (هيثم الموسوي)

لم تنتج الوساطات السياسية والأمنية، حتى مساء أمس، أي حل على صعيد الأزمة السياسية الجديدة الناتجة من توقيع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري مرسوم منح أقدمية سنة لضباط ما يسمى «دورة عون 1994».

مساء أمس، كان الاستياء بادياً على رئيس المجلس النيابي نبيه بري، على ما نقل زوّاره، لكنّه اكتفى بتكرار الموقف الذي أدلى به خلال لقاء الأربعاء النيابي عن أن الأمر في عهدة رئيس الجمهورية. ورفض بري التعليق على مجرى الوساطات، التي بدأت على ثلاثة خطوط: المدير العام للامن العام اللواء عباس إبراهيم، الوزير

القوات تهاجم التيار: هك المطلوب ان نصفك للسياسة الباسلية؟

السابق وائل أبوفاور ورئيس وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفاق صفا. ومع أن جميع الأطراف، ولا سيما بري وجنبلاط، على ما تنقل عنهما مصادر مقربة منهما، يبديان حرصهما على عدم تحويل الخلاف إلى أزمة سياسية مع عون بعد الأزمة الأخيرة التي أصابت الحريري، إلا أنه يمكن القول إن الأزمة مرشحة للتصعيد، في ظل استمرار تمسك عون بالمرسوم ورفض بري له، لكن من دون اتضاح أشكال التصعيد المحتملة.

وحتى الآن، يرفض بري البحث في مضمون المرسوم قبل معالجة الشكل بداية، أي الاعتراف بعدم دستورية أي مرسوم يصدر من دون توقيع وزير المال. وخلاف هذا الرأي، بعد بالنسبة إلى رئيس المجلس النيابي ضرباً للمواثيق الدستورية وتهديداً لمسار

المرسوم، وشعور ضباط «دورة عون» بأن اعتراضات زملائهم في دورات 1995 و1996 قد تحرمهم هذه الأقدمية، وخصوصاً ما يحكى عن أن رئيس الجمهورية، وفي حال استمرار الأزمة الحالية، قد يؤخر توقيع مراسيم ترقية الضباط في الأسلاك العسكرية، التي من المفترض أن تصدر مع بداية العام المقبل.

وبحسب المعلومات، فإن ما يحكى عن أن ارتدادات المرسوم بعيدة الأمد هو غير صحيح، لأن مرسوم الترقيات الحالي يضم أسماء تسعة ضباط من «دورة عون» طالبهم مرسوم الأقدمية، فوضعوا على جداول الترقية، وهم خمسة عدداً من المفترض أن تتم ترقيتهم بتاريخ 1 كانون الثاني 2018 وأربعة عدداً بتاريخ 1 تموز 2018، ما يعني أيضاً أن المرسوم يرتب أعباء مالية إضافية، وهو الأمر

جديدة، ليس من بينها العودة إلى الماضي الذي كلف اللبنانيين أثماناً غالية.

أما الثاني، فهو التأكيد على وحدة الجيش اللبناني والمؤسسة العسكرية التي لا تزال المؤسسة الوحيدة خارج الصراعات المذهبية والطائفية، وتأكيد ضرورة الابتعاد عما يهدد وحدة الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى أو يثير النعرات والانقسام بين ضباطها وجنودها. فالمرسوم الأخير لا يحدث خللاً في الجيش فحسب، بل ينسحب أيضاً على قوى الأمن الداخلي، التي سيتحول عدد من الضباط الحاليين فيها من رؤساء إلى مسؤولين من قبل مرؤوسيهم السابقين.

وخلال الأيام الماضية، بدأت أزمة المرسوم تنعكس بلبلة داخل الأسلاك العسكرية، بين شعور فئة من الضباط بالظلمية جراء

دستوري بعدما مز لبنان بمراحل صعبة حتى استقرت الأمور على هذه الحال، ولا يمكن رئيس المجلس التهاون به. لذلك لا يمكن وضع موقفه المعارض في سياق المناورة، بل في سياق مبدئي لا يقبل بالتراجع عنه. ومع أن بري شخصياً يرفض الغوص في مضمون المرسوم، إلا أن ما ينقله وسطاء عن فريق عمله، يشير إلى اعتراضين أساسيين: الأول يتمحور حول الموقف السياسي الذي يتضمنه المرسوم، وهو العودة إلى تركة الحرب الأهلية والانقسام الذي كان سائداً آنذاك بين اللبنانيين وفي المؤسسة العسكرية، إذ يظهر المرسوم كأنه استعادة لنهج سياسي كان موجوداً في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن المفترض أنه تغير الآن، بعدما قامت التسويات السياسية على أسس

قضية غانم: محاولات إخضاع بالنصوص «الزاجرة»

تحولت قضية الزميل مارسيل غانم والملاحقة القضائية بحقّه، إلى نقاش حول حرية التعبير وتهويل السلطة الممثّلة بوزير العدل سليم جريصاتي، على الصحافة والإعلاميين بالنصوص «الزاجرة». إذ أطل جريصاتي أمس من زحلة بخطاب الناس التي استضاف فيها غانم ضيفين سعوديين وجها إهانات إلى رموز الدولة اللبنانية، إلى مس بالمساحة التي يمنحها لبنان للإعلام والصحافة، وبدا لافتاً أمس دخول رئيس الحكومة سعد الحريري على الخط، بإعلانه دعم غانم ووقوفه إلى جانبه، في وقت بات يقف فيه خلف غانم معظم المعارضين لعهد الرئيس ميشال عون، بذريعة الحرص على حرية التعبير. وليس واضحاً بعد المسار القضائي في القضية، التي باتت تظهر في الشكل «إخضاعاً» أكثر منها تحقيقاً للعدالة. ونفذت أمس مجموعة من الناشطين الحقوقيين والسياسيين والمجتمع المدني» اعتصاماً أمام قصر العدل دعماً لغانم ودفاعاً عن حرية التعبير.



(الأخبار)